الكشاف في قوله تعالى ربنا ما خلقت هذا باطلا وقوله ان هذا القرآن يهدي
للتي هي اقوم وههنا نكتة اخرى وهي التنبيه على ان تسميته بالموضح لاجل اتصافه
بالصفات الناقضة كما ذكره صاحب الكشاف في وجه اختيار اولئك على هم في قوله تعالى
اولئك على هدى من ربهم وتحقيقه ان اصل اسم الاشارة ان يكون لمشاهد والكتاب
ليس بمشاهد حقيقة فينبغي ان يعتبر معه الاوصاف المذكورة ليصير بها وبجعل
كالمشاهد كانه قال سميت الكتاب الموصوف بكذا وكذا او مشهودا بناء الحكم
على الوصف مشعر بالعلية وليس في الضمير هذه النكتة قيل هذه النكتة فهمت
من لما صرح به من الجواب فلو اريدت به ايضا كان للتاكيد وقد تقرر ان
التاسيس اولى من التاكيد وفيه بحث اذ لا يريد دلالة لما على ان اتمام الكتاب سبب
لهذه التسمية ولم يرد الدال الا ان مدلول الكلام ليس الا هذا واما دلالتها على ان الموجود
التي بعدها داخلة في السببية وانها السبب الواقع فقط فغير واضحة اذ القول
بدلالة قوله تعالى ولما توجه تلقاء مدين قال عسى ربي ان يهديني سواء السبيل
على ان لخصوص مدين دخلا في السببية والوجه لهداية موسى عليه السلام من زيده محل نظر واما
ماذكره الشارح فضد للجواب فانما هو مأخوذ من قرينة العقل والمقام لدفع
السؤال وليس في اللفظ اشعار بذلك اذ لم يذكر اسم الاشارة لان ضمير الغائب راجع
الى ذات الموصوف ولا يقتضي فهم انتفاء ما يرجع اليه بالصفات فلبتأمل
اوقيل الضمير قيل ذي الاشارة اليه قال المص في الموضح بالضمير متعلق بحذف
وهو الا ان الاما افتتح حتى يرد ان الافتتاح بالجار والمجرور لا بالضمير والتقدير
افتتح كتابه ابتدا بالضمير قبل الذكر على حضوره ذكر الله من قلب مؤمن لم يغفل الى
حضور الله تعالى كما هو لطائفها على الضمير حضوره من عبارة المص راجع الى الذكر بدليل
قوله فان ذكر الله كيف لا يكون في الذهن ثم ان صحة الاضمار يقتضي حضور المرجع
وتعينه لكونه من دائم الضمير لكن اقتضائه للاظهر فلذلك اورد الدلالة
والانا وقدر في الثاني ولما لم يكن النكتة الثالثة من مقتضيات ولوازم كما دلالة الاضمار
قبل الذكر على كونه غرضا اخر فاومى الى ذلك بقوله ايما لا يقال ان ابتدى لم يترك التسمية
قد يجاب عنه بعد تسليم ان البسملة جزء من الكتاب بان كلا من البسملة والحمدلة لما كان الابتداء

الابتداء بهما مستقلة بالحديث كان كل منهما في كونها مبدوا بها منزوكة الملاحظة
مع الاخرى فلو اعيد الضمير من احديهما الى ما في الاخرى دخلت الاخيرة في حكم التبعية وخرجت
عن حكم الاستقلال ولذا لم يقل الحمد بان يراد بجلالة في الحمد لله من باب وضع الظاهر موضع
الضمير فليفهم لانا نقول يكفي في العمل بالسنة مجرد الجواب مشعر باختيار الشق الثاني
من الترديد المذكور في السؤال واخره مشعر باختيار الاول والتحقيق ان الجواب مبني على الانفصال
وتلخيصه انه ان اراد الابتداء مقيدا بكون التسمية جزءا من الكتاب فالجواب
اختيار الشق الثاني ومنع الملازمة المذكورة فيه وان اراد الابتداء مطلقا عن هذا
القيد فالجواب اختيار الشق الاول ومنع الملازمة المذكورة فيه ثم المراد بقوله ان
يذكر التسمية باللسان ان يذكرها به مقرونا بحضور القلب والتوجه الى معناه وكذا
المراد من قوله او يكتب على قصد التبرك كما يبنى من ان التسمية والحمدلة المجردة عن
مجردة عن الذكر باللسان والكتابة لكن اخطارها مقرونا بتوجه تام وبذلك يظهر
التقابل بين الاقسام الثلاثة وبيندفع توهم التنافي بين ما يبتنى من ان الابتداء باحد الامرين
يفوت الابتداء بالاخر بناء على جواز ان يتلفظ بالتسمية او يحفظ بالبال ويكتب التحميد
معا وذلك كما يبتنى من ان التوجه التام الى الشيئين لا يتاتى من لا داعية التصنيف واما
الجواب بان كلا منهما باق في التسمية والتحميد الواقعين جزءا من الكتاب يمتنع الجمع بينهما
بالابتداء الحقيقي فمما لا يلتفت اليه لانه هناك بصدد بيان التعارض الظاهري
بين الحديثين المطلقين فلا بد ان يحمل كل منهما على العموم هذا فان قلت قوله او يكتب على قصد
التبرك من غير ان يجعل جزءا من الكتاب يدل على ان الكتاب عبارة عن النقوش وقد صرح في شرح
المفتاح بانه عبارة عن الالفاظ والعبارات قلت بعد جواز استعمال اللفظ الموضوع
للفظ في النقش للعلاقة القوية صرح الشارح في شرح المقاصد بان الكتاب تصوير اللفظ
يجري مجازه وان المكتوب هو اللفظ وان كان المثبت في الصحف هو النقش كقولك كتبت الكتاب
لا يقتضي كون الكتاب نقشا والكلم من الكلمة بمنزلة التمر من التمرة قيل كلمة من في الموضعين
ابتدائية الا ان الاعتبار باعتبار الاتصال لان الكلم حال كونه كائنا من الكلمة متصلا
بمنزلة التمر حال كونه كائنا من التمرة متصلة بها وملخصه ان اتصال الكلم بالكلمة مثل اتصال
التمر بالتمرة وقيل معناه نسبة الكلم من الكلمة بمنزلة نسبة التمر من التمرة او الكلم

الابتداء ثم

Copyright © King Saud University